

المنظمة العالمية للتقدم
الدكتور هانس كوكلر، أستاذ جامعي للفلسفة
رئيس المنظمة العالمية للتقدم



العلاقة المتشعبة بين الغرب والمسلمين

ترجمة: الدكتور حميد لشهب

محاضرة منظمة من طرف دار النشر والترجمة خطوط وظلال

عمان 6 شتنبر 2022

© هانس كوكلر 2022

كل الحقوق محفوظة

ملاحظة تمهيدية

يسعدني، بعد نصف قرن تقريباً من محاضرتي هنا في عمان أمام الجمعية العلمية الملكية Royal Scientific Society حول موضوع "الأبعاد الثقافية الفلسفية للتعاون الدولي" ودعوتنا إلى حوار بين الحضارات (9 مارس 1974)، أن أعود إلى مدينتكم اليوم للحديث عن أهمية الحوار. ومنذ ذلك الحين، تدهورت العلاقة بين العالمين الغربي والإسلامي بشكل كبير بسبب عدة حروب. نوجد في وضع لا يتميز فقط بالنفور المتزايد، بل وأيضا في مواجهة مفتوحة. ويتجلى ذلك بطريقتين: من جهة في النزاعات المسلحة التي تُشن باسم "الحضارة" - وغالباً ما يتم الإعلان عنها كجزء مما يسمى "الحرب العالمية على الإرهاب"، بحيث غالباً ما تفضل "الحضارة" إضفاء الشرعية على نفسها بالرجوع إلى القيم المسيحية أو الغربية. ومن جهة أخرى، يتجلى ذلك في الصراعات الثقافية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وفي غضون ذلك، أصبحت العلاقة مع المسلمين جزءاً من الجدل السياسي الداخلي في جميع أنحاء العالم الغربي.

أولا

لم تظهر المواجهة الحالية من عدم، كما أنها لم تتمظهر لأول مرة في سياق أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة. ولا يمكن فهمها إلا في إطار تاريخي أكبر، يمكن وصفه من خلال المراحل الثلاث التالية:

1. المواجهة العنيفة، منذ العصور الوسطى، بين المسيحية والإسلام، الغرب والشرق، وهي مواجهة يقدم لها تاريخ الحروب الصليبية و"الحروب التركية" برهاناً شاملاً.
2. التدخلات الإمبريالية والاستعمارية للقوى الأوروبية في القرن التاسع عشر في منطقة الدول الإسلامية، وتحديدًا الإمبراطورية العثمانية.
3. مواجهة "الغرب" مع العالم العربي الإسلامي نتيجة تنفيذ ما يسمى بوعده بلفور، مما أدى إلى قيام دولة يهودية في فلسطين وطرد السكان المحليين، وفي النهاية احتلال وضم المقدسات الإسلامية في القدس التي نتجت عن هذا. وليس من المستغرب، بالنظر إلى الدور الرائد الذي لعبته أوروبا والولايات المتحدة في تحقيق مشروع دولة قومية يهودية على أرض فلسطين، أن العالم الإسلامي يُحمّل الغرب "المسيحي" مسؤولية ما يعتبره حدثاً مصيرياً بالنسبة له (أي العالم الإسلامي: إ.م).

لا يمكن فهم مشاكل العلاقات الإسلامية المسيحية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بشكل كافٍ إلا في ضوء هذه الخلفية التاريخية. ويرتبط هذا الأمر الواقعي أيضاً بالعلاقة المعقدة بين التعددية الثقافية والعولمة بطريقتين:

(أ) حتى وإن كان العالم كان متعدد الثقافات بالفعل فيما مضى من القرون، فإن التعددية الثقافية قد أصبحت بشكل متزايد حقيقة واقعة في يومنا هذا، بسبب الاتصالات "بلا حدود" تقريباً (والتي لم تعد مجرد "عبر الحدود")، التي صاحبت العولمة، مما يؤثر على الحياة اليومية لكل فرد على حدة. فالحضارات أو الفضاءات الثقافية التي غالباً ما عاشت أو كان بإمكانها أن تعيش جنباً إلى جنب لقرون دون أن "تنتبه إلى بعضها البعض" بشكل ملموس، أصبحت الآن تواجه ظاهرة التزامن، يعني تزامن وجود تمثيلات العالم وأنماط حياة مختلفة جذرياً في أفق حياتها اليومية. صحيح أنه في سياق استعمار القرن التاسع عشر، كان على حضارة واحدة (على وجه التحديد الحضارة الغربية) أن تؤثر على الحضارات الأخرى وتضع بصمتها عليها، يعني أنها حاولت فرض وجهة نظرها الخاصة للعالم على حضارات أخرى، لكن الواقع اليومي للشعوب المتضررة من هذا كان لا يزال يتحدد إلى حد كبير بحقيقة المسافة الجغرافية. فعلى الرغم من أن الثقافات كانت تتصادم في أعمال حربية فردية، إلا أنها لم تواجه بعضها البعض، كما هو الحال اليوم، في نوع من "الفضاء العالمي العام".

(ب) بغض النظر عن هذا التزامن الذي يسير جنباً إلى جنب مع عملية العولمة، وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت التعددية الثقافية في كثير من الأحيان واقعا بالنسبة للدولة، ويعتبر هذا تطور جديد بالنسبة لأوروبا بالخصوص، ولا تعرف القارة القديمة هذه حتى الآن كيف تتعامل معه. ونتيجة لتدفقات الهجرة في العقود الماضية، تضطر الدول الأوروبية فعلياً إلى إعادة تعريف مصطلحات مثل "الجنسية" و"المواطنة"، يعني وضع فهم الدولة على هذا النحو، والذي يحدده المفهوم التقليدي للدولة القومية، موضع تساؤل.

من هذه الخلفية، تظهر جزئياً صدمة أوروبا في بحثها عن هويتها، وهي التي تتباهى -خاصة عندما يتعلق الأمر بالعلاقات مع مواطنيها المسلمين- بـ"إنجازاتها العلمانية"، ولكن في الوقت نفسه - وفي محاولة شبه جدلية لتحديد هويتها - تتظاهر بالرغبة في العودة إلى جذورها المسيحية المكبوتة منذ فترة طويلة (والتي يصعب ملاحظة وجودها في الواقع اليومي). وهذا تناقض ظهر أيضاً في النقاش المثير للجدل في ذلك الوقت حول ديباجة الدستور الأوروبي.

ثانياً

ماذا يعني إذن هذا النوع الجديد من الواقع متعدد الثقافات (العالمي والإقليمي والمحلي في آن واحد) بالنسبة للعلاقات الإسلامية المسيحية؟ بدءاً، يتبادر إلى الذهن أحد أهم ما يسمى "صراع الحضارات"، والذي أطلقه الجانب الأمريكي بعد فترة وجيزة من نهاية الحرب الباردة. إن بناء صورة جديدة للعدو بعد انهيار النظام العالمي الثنائي القطب، وهو ما كان غير متوقع بالنسبة لمعظم الناس،

والخسارة المفاجئة للخصم الأيديولوجي (الشيوعية) - خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 - تم عن طريق بناء فكرة "الخطر الإسلامي".

رافقت هذا التطور محاولة الغرب (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) "إعادة تحديد" الإسلام، أو فرض القيم الغربية السائدة على العالم الإسلامي (فيما يتعلق بـ "العقل" [λόγος]، "الديمقراطية"، "حقوق الإنسان" وما إلى ذلك). لم يتم السعي من أجل تحقيق هذا الهدف فقط من خلال استراتيجيات جيوسياسية طويلة المدى، ولا سيما في مجال الدعاية السياسية والثقافية، لكن من خلال نوع من "الحروب الصليبية الأيديولوجية" الجديدة التي لا تستخدم فقط أحدث تقنيات الاتصالات، بل تستخدم أيضاً أحدث تقنيات الأسلحة. أصبحت الحرب تبدو (مرة أخرى) وسيلة "لإعادة التربية الحضارية"، كما اتضح ذلك بشكل خاص من خلال التدخل الغربي في أفغانستان والعراق. كانت الرؤية الأمريكية لما يسمى بـ "الشرق الأوسط الجديد" - والتي يمكن اعتبارها الآن فاشلة - والتي كان من المفترض أن تحقق القيم الغربية، مكوناً أساسياً في "إعادة التربية" هذه، (متأثرة في النهاية بروح الحقبة الاستعمارية). ومع ذلك، فإن محاولة تطبيق هذه الاستراتيجية قد وسعت الصدع بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي الغربي وتشكل خطر صراع كبير يصعب احتوائه من خلال وسائل الدبلوماسية التقليدية.

بالنظر إلى التصعيد الناجم عن التدخل العسكري الغربي منذ نهاية الحرب الباردة، يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار الواقع النفسي والاجتماعي الذي يحاول دعاة التدخل العسكري بعناد تجاهله: إن إعادة تعريف جديد أو "إعادة تحديد" (إعادة تجديد) دين ما - وبالتالي الحضارة التي تنبثق منه - من الخارج (أي وفقاً لنظام قيم وجهة نظر أخرى، دوغماتية-علمانية، لتصور العالم) محكوم عليه بالفشل من البداية. ويبرهن الانهيار الكامل للنظام (2021) الذي فرضته الولايات المتحدة عسكرياً في أفغانستان لأكثر من عقدين ذلك بوضوح. ومن الضروري أن يُنظر إلى مثل هذه المحاولات على أنها أعمال عدائية من قبل من يخاطبهم هذا التبشير شبه الديني. وبالتالي فإن هذه الإستراتيجية تأتي بنتائج عكسية أيضاً وفقاً لمنطق "فاعلي الخير Weltverbesserer" الغربيين، لأنها تخلق مناخاً من المواجهة العنيفة، مما يؤدي إلى رفض تلقائي للأفكار التي يتم الترويج لها.

تم توضيح نية إعادة التثقيف الحضاري في التصريحات المتكررة للرئيس الأمريكي آنذاك جورج دبليو بوش أو رئيس وزراء بريطانيا العظمى [2007] حول الإسلام "الحقيقي"، وتم التعبير عنه بشكل خاص في سياق الحرب على العراق. إن غطرسة تفسير دين آخر مثل هذا التفسير هي في الواقع جزء من التقليد الأوروبي القديم للوصاية الاستعمارية، خاصة وأن هذه "التأويلات السياسية" - التي هي بطبيعتها معادية للحوار - تعني ضمناً بأن مفهومًا ما يُفرض على المسلمين من الخارج.

ينطبق هذا أيضًا على مصطلح "الإسلام الأوروبي"، الذي أطلقه بسام التبيبي في ذلك الوقت ويستخدمه حاليًا السياسيون غير المسلمين، وأيضًا قادة الكنيسة -ليس فقط في ألمانيا- لدعم مطالبهم بإعادة تعريف أوروبي للإسلام، ويتم استخدام قواعد "الثقافة السائدة" المحلية في هذا التعريف.

إذا اعتبر المرء مبدأ المعاملة بالمثل، يعني الاحترام المتبادل، الذي يعتبر بالمعنى الكانطي شرطًا أساسيًا لأي حوار حقيقي، فمن الضروري رفض هذا النهج بشكل عام. وحتى المسيحيين، على سبيل المثال، لن يقبلوا "مسيحية عربية" يحددها لهم المسلمون وتفرض عليهم من الخارج. وينطبق الشيء نفسه على ما يسمى "الكاثوليكية الهندوسية" أو "الأفرو كاثوليكية" وما إلى ذلك من العقائد والقيم التي تتكيف مع المصالح السياسية الخاصة. ستعارض الكنيسة الكاثوليكية ذلك بشدة. وفيما يتعلق بالإسلام من البديهي القول بأن قادة الكنيسة يجب عليهم أيضًا الاعتراف بأنه، حتى وفقًا للتعاليم الأخلاقية المسيحية، يجب على المرء ألا يطبق المعايير المزدوجة.

ثالثًا

على خلفية تزايد التباعد والمواجهة بين الدوائر الثقافية، فإن السؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو: هل هناك بديل قابل للتطبيق لاستراتيجية إعادة التربية الإمبريالي، والتي لا تؤدي في النهاية إلا إلى حرب حضارات دائمة؟ والجواب على هذا هو في الجوهر نداء من أجل "الواقعية الحضارية" التي لا غنى عنها في عصر العولمة.

بالنسبة للغرب - وأوروبا على وجه الخصوص - فإن المخرج من المعضلة التي أثارته محاولات إعادة تعريف الإسلام من الخارج يكمن ببساطة في توديع التفكير السابق الذي يتمنى القدرة على "إعادة تشكيل" الإسلام وفقًا للأفكار الغربية. بمعنى آخر قبول الحقائق الاجتماعية والثقافية التي تطورت في سياق التغيير الاجتماعي في العالم الإسلامي وفي البلدان ذات كثافة سكانية مسلمة مهمة. لا توجد طريقة قابلة للتطبيق للعودة إلى إعادة استعمار العالم الإسلامي كما حدث في القرن التاسع عشر. مثل هذه الإستراتيجية ستكون أيضًا غير متوافقة مع حقوق الإنسان التي أعلنتها الغرب. إن عودة المسلمين إلى هويتهم الدينية - الحضارية هي عملية، إن لم تكن مدفوعة بديناميات العولمة والمطالبة الحضارية الغربية (المسيحية ظاهريًا) بالعالمية، فقد تعززت بشكل حاسم على الأقل. ولا يمكن عكس هذا التطور الاجتماعي والثقافي في الوقت الحالي. ويمكن اعتبار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 على أنها الحدث المحدد الأول في هذا السياق، والذي حدث على الرغم من برنامج التحديث الغربي الذي أصدره الشاه رضا بهلوي أو بسببه على وجه التحديد. وفيما يتعلق بالوقت الحاضر، يجب الإشارة إلى التطور في تركيا: إن

العودة إلى الهوية الإسلامية لهذا البلد وإعادة تقييم التراث العثماني في تركيا يحدث على الرغم من أكثر من سبعة عقود من العلمنة و"الأوربة" المنصوص عليها في الدستور. ومع ذلك، وكما يُظهر مثال تركيا وتعاونها مع الاتحاد الأوروبي، فإن هذا التطور متوافق تمامًا مع الفهم الحديث للدولة الموجه نحو التعاون الدولي على قدم المساواة.

يجب أن يُنظر إلى الإسلام الأصيل الذي يرجع إلى جذوره على أنه خطر في نظر الغرب ويحصل بسبب استفزاز المجتمع المسلم من خلال رفض العداء والعدوان العسكري الغربي (الذي يتبع في النهاية منطق الحروب الصليبية)، مثل ما حدث على سبيل المثال في العدوان العسكري ضد العراق عام 2003، وهو عدوان لم يكن مشروعًا لا من الناحية القانونية ولا الأخلاقية. فيما يخص إحياء عقلية الحملة الصليبية في الوقت الحاضر، فإن المصطلح الشائع "الإسلاموفوبيا" مضلل ومقلل من أهمية الآخر. إن معاداة الإسلام (بالقياس مع مصطلح "معاداة السامية") هو المصطلح الصحيح للموقف الواسع الانتشار بشكل متزايد اتجاه الإسلام والذي يشكل أساس أيديولوجية ما يسمى بـ"الحرب العالمية على الإرهاب".

إن ما تحتاجه أوروبا في تكتلها الحالي هو نوع من "التأويل الثقافي العالمي" - وليس شيطنة الإسلام على غرار خطاب بنديكتوس السادس عشر في ريغينسبورغ (2006)، كما نفهمه (أي التأويل الثقافي) من منظور طريقة الفيلسوف هانز جورج جادامر، وهي طريقة تشير إلى التسامح كشرط أساس لفهم أفضل لثقافة الفرد أو حضارته. ووفقًا لتحليلنا لـ "ديالكتيك الفهم الثقافي الذاتي"، لا يجب أن يُنظر إلى "الآخر" (الهوية الثقافية أو الحضارية الأخرى) على أنه تهديد لهويتي، بل يمكن أن يُنظر إليه على أنه فرصة لفهم العالم بشكل أفضل في مرآة الآخر، وبالتالي، ضمنيًا، التعرف على الذات الخاصة بشكل أفضل في مرآة الحضارة الأخرى المعنية بالأمر، أي لإدراكها بشكل أكثر نفاذًا. وهذا ما نسميه - بمعنى تأويل جادامر - ديالكتيك فهم الذات وفهم الآخر. من ناحية أخرى، إذا كان المرء يريد دائمًا أن يرى نفسه في الآخر فقط من خلال إعادة تشكيله على صورته، فإنه يقوض بذلك هذا الديالكتيك ويتخلى في النهاية عن إمكانية التعايش السلمي.

ينتج عن ديالكتيك فهم الذات الثقافي هذا موقفًا من احترام تمثيلات العالم الأخرى، كما يتضح ذلك من الكرامة الثابتة لكل فرد وكل مجتمع ثقافي الموثقان في منظومة حقوق الإنسان. ولا يمكن النظر إلى الأبعاد الفردية والجماعية لحقوق الإنسان بمعزل عن بعضها البعض.

من وجهة النظر هذه، ولإعطاء مثال ملموس، فإن "حظر الحجاب" في المؤسسات العامة (مثل المدارس) كما يُمارس في بعض البلدان الأوروبية أمر غير مفهوم على الإطلاق. ليس لأي حضارة كانت - حتى لو ظهرت كدين علماني بديل وتبرهن باستعمال مبدأ "حقوق الإنسان" - الحق في فرض تصور لها للعالم على الآخرين، وبالتالي إعادة تشكيل هويتهم بشكل شبه عنيف. إن مثل هذه الإجراءات والأوامر لا تؤدي في نهاية المطاف إلا إلى تعزيز الشعور بالإقصاء لمجموعة دينية وثقافية معينة وتسريع عملية

العودة إلى تقاليد الفرد (وكنتيجة محتملة الرفض العدائي للحضارة "المهيمنة"، التي تدعي بأنها هي "الثقافة القائدة"). لا ينبغي لأحد أن يقلل من شأن القوة الاجتماعية والسياسية المتفجرة لمثل هذه الإجراءات، التي غالباً ما يتم فرضها بغير التفوق الحضاري المزعوم، داخل أوروبا المتحدة (الاتحاد الأوروبي). وتعتبر التعددية الثقافية، في بداية القرن الواحد والعشرين، حقيقة اجتماعية وسياسية لا يمكن ببساطة قمعها أو "تبريرها" بالعنف.

ما هو مطلوب في هذه الحالة - ما هو ضروري حرفياً (الحاجة التي تتحول) - هو قبول وجود تصورات مختلفة للعالم في وقت واحد. ويعني هذا العيش والعمل وفقاً لمنطق التعايش، بمعنى تعايش أنظمة القيم المختلفة على أساس المعاملة بالمثل. بمعنى دقيق يتطلب هذا التنازل عن التطبيق العام لنوع من الدين العلماني البديل، والذي غالباً ما يكون أكثر دوغماتية من الدين نفسه، بالإضافة إلى إعلان هوية مسيحية حصرية لأوروبا، كما يدور في خلد قيادة الكنيسة الكاثوليكية. ولم توجد مثل هذه الشخصية المسيحية الخالصة تاريخياً أيضاً، إذا أخذنا في الاعتبار تأثير الحضارة العربية في العصور الوسطى، ولا يمكن اكتشافه بشكل خاص في الوقت الحاضر. ويتم الحديث عن هذا طباقاً للظرف السياسي المُتاح، كما ظهر ذلك في مناقشة ديباجة الدستور الأوروبي.

علاوة على ذلك، من سمات الارتباك الحالي حول النقاش حول الهوية الثقافية الأوروبية هو أن المسلم في أوروبا يواجه مطالب غير متوافقة كلياً: ذلك أن النداء للعلمانية كدين بديل والتأكيد على التأثير المسيحي هما أمران يستبعد الواحد منهما الآخر. إن أزمة الهوية في أوروبا، والتي تتجلى في هذه المطالب المتعجرفة والمتناقضة في نفس الوقت، نتجت من بين ما نتجت عنه من عجز أوروبا فيما يتعلق بالتعامل مع الحضارة الإسلامية، التي لا يزال الدين يلعب فيها دوراً أساسياً إلى يومنا هذا.

تماشياً مع الطريقة الواقعية التي ندافع عنها، يتعين علينا التفكير فيما هو ممكن في ظل ظروف معينة من النفور الموجود بالفعل وفي ضوء تباين الهويات الثقافية والحضارية إذا أردنا توجيه أنفسنا نحو هدف التعايش الذي وصفناه أعلاه. على الأقل، يمكن للذين يدركون دور الدين في تشكيل الهوية عند كلا الجانبين أن يعملوا بشكل مشترك في مجالين محتملين للتفاهم:

(أ) يتمثل أحد الاحتمالات في التفكير في أوجه التشابه اللاهوتية فيما يتعلق بمفهوم التوحيد - ولكن في نفس الوقت التخلي على محاولات التبشير والوصاية من الطرفين، كما أوضح خطاب ريغنسبورغ المذكور أعلاه في 12 سبتمبر 2006 بشكل جذري، لأن ذلك يمكن أن ينتهي بسهولة بالتشهير. في إطار ندوة حول مفهوم التوحيد في الإسلام والمسيحية، والتي عقدت في روما عام 1981 تحت رعاية ولي العهد الأمير حسن بن طلال، حاولنا إيجاد لغة مشتركة على المستوى الفوقي للفلسفة الدينية.

(ب) أعتقد بأن هناك طريقة أخرى للتوصل إلى تفاهم وهي التفكير في القيم الأخلاقية المشتركة التي تنتج عن الإيمان بإله واحد - على الرغم من أنه هنا أيضًا، لا ينبغي توقع إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن جميع الأسئلة العقائدية. وقد يثير مثل هذا التوقع بالتأكيد المزيد من المواجهات.

إذا أراد المرء الاستفادة من هذه الإمكانيات، فإنه يكون بحاجة إلى شيء آخر إذا لم يكن يريد البقاء في عالم التعسف فقط: يجب اتخاذ "التدابير المصاحبة" في كل من مجال القانون والسياسة - على الصعيدين الدولي والمحلي. وبقدر ما يتعلق الأمر بمساهمة العالم الغربي، فإن هذا يشمل، من بين أمور أخرى، التخلي عن سياسة القياس بمعايير مزدوجة ("سياسة المعايير المزدوجة") (policy of „double standards“ في المجالات ذات الأهمية الحاسمة لتشكيل الهوية بالنسبة للعالم المسلم. وفيما يتعلق بالسياسة الدولية، فإن الأمر يتعلق تحديدًا بالقضية الفلسطينية وقضية القدس، اللتان تقسمان العالمين الغربي والإسلامي لأكثر من نصف قرن. ويتمثل الإجراء الأساس لبناء الثقة في هذا السياق في الامتناع عن المزيد من الدعم (وإن كان غير مباشر) لاحتلال الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، كما يتجلى في استمرار الإنحياز العام للغرب لسياسات دولة إسرائيل. إن عدم الاعتراف بضم القدس بموجب القانون الدولي مع القبول في نفس الوقت بواقع الاحتلال ليس ذا مصداقية كبيرة. بالإضافة إلى هذا، يتعين على الغرب أن يودع نهائيًا وإلى الأبد سياسته التي تقضي بمعاينة شعوب الدول الإسلامية جماعياً. إن العقوبات الشاملة التي فرضت على العراق فيما يتعلق بنزاع الخليج 1990/1991، والتي استمرت لأكثر من عقد من الزمان، ولكن أيضًا الحظر المفروض حاليًا على سكان فلسطين (غزة) بتواطئ غربي والعقوبات ضد المواطنين الأفغان (مع مصادرة الاحتياطات المالية التي تحتاجها دولة أفغانستان) هي وصمة عار على جبين العالم الغربي بأسره، الذي يصف نفسه بصفة "المتحضر". إن الإجراءات القسرية من هذا النوع الموجهة ضد السكان المدنيين لا تنتهك فقط حقوق الإنسان وتعتبر جريمة دولية، بل إن الجانب المسلم يعتبرها بشكل أساسي علامة على موقف عدائي من جانب ما يسمى بالغرب المسيحي ودليل على موقفه اللإنساني المناق بطبيعته تجاه العالم المسلم.

بالإضافة إلى هذا، وفيما يتعلق بالسياسة الدولية، يجب على الغرب أن يجبر نفسه في النهاية على التخلي عن الكيل بمكيالين فيما يتعلق بمسألة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وإلى أن يتم ذلك، فإن إعلان الأمم المتحدة عن شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية لن يكون سوى علاج وهمي للرأي العام الذي يأمل المرء أن يظل ساذجًا. ويوثق الجدل الدائر حول السياسة النووية الإيرانية بشكل جذري الازدواجية وعدم الجدارة الأخلاقية للدول الغربية، والتي في جميع تصريحاتها حول الأزمة الحالية لا تذكر على الإطلاق قدرة إسرائيل النووية غير الصريح بها.

أما بالنسبة "للإجراءات المصاحبة" على المستوى الوطني أو الإقليمي (خاصة الاتحاد الأوروبي)، فيجب أن تشمل الاعتراف بالحقوق الدينية للمسلمين في أوروبا باعتبارها من حقوق الإنسان

غير القابلة للتصرف. فـ"حظر بناء المآذن" كما هو الحال في سويسرا لا يتوافق مع حقوق الإنسان ولا مع "القيم الأوروبية". علاوة على ذلك، يجب التأكيد بشكل لا لبس فيه بأن مفهوم "الثقافة القائدة" "Leitkultur"، إذا كان يعني خضوع الدين الإسلامي القسري لأنظمة القيم الأخرى، لا يتوافق مع النظام الأساسي الديمقراطي الحر ومبادئ المجتمع متعدد الثقافات. ولا غنى عن هذه التوضيحات الأساسية كتدابير لبناء الثقة إذا أراد المرء احتواء خطر الصراع القائم بالفعل بين الحضارات (خاصة فيما يتعلق بقضايا الحقوق الأساسية). وقدمت الأحداث التي تلت الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد المنشورة في الدنمارك (2005) والعديد من الصور الأخرى البغيضة والسب والتشهير دليلاً صارخاً على الحاجة إلى مثل هذه الإجراءات. بالإضافة إلى هذا، وفيما يتعلق بالتدابير الوطنية والإقليمية الداخلية، من الأفضل لأوروبا "العلمانية" أن تنظر من حولها البلدان (مثل سنغافورة) والمناطق (مثل جنوب شرق آسيا) التي لديها بالفعل خبرة أطول مع نظام اجتماعي متعدد الثقافات وما يرتبط به من أحكام دستورية.

رابعاً

على خلفية هذا التحديد والتحليل السريعين لميادين المشاكل المركزية للعلاقات بين الإسلام والغرب المسيحي في الوقت الحاضر، يجب الإشارة في الأخير إلى ما يلي: تُعتبر الواقعية في مسائل التواصل بين الثقافات وخاصة العلاقات بين الأديان من الحكمة بمكان. على المرء بداية أن يخلق شروط التعايش السلمي بين الفرقاء، بهدف التعايش بين المجتمعات الثقافية، قبل استكشاف إمكانيات الحوار المستقبلي أو تعاون أوسع نطاقاً (محلياً وإقليمياً ودولياً). وإلا فإن التعاون سيبنى على الرمال ويكون مُهدداً بالانهيار في أي وقت. على أي حال، لا ينبغي للمرء أن يربط العربية أمام الحصان ويتصرف في فراغ التكهنات المجردة. لا يمكن بدء حوار منفصل عن الواقع الاجتماعي الثقافي أو الحفاظ عليه على مدى فترة طويلة من الزمن. ولهذا السبب من الضروري إجراء جرد نقدي للعلاقات الإسلامية المسيحية الحالية.

يمكن للفلسفة- بأخذها لمسافة متساوية من التفسيرات الدينية المختلفة للعالم والنماذج الحضارية - أن تقدم مساهمة بناءة، ليس فقط بمعنى نظرية مقارنة للدين، بل وأيضاً كتفكير في الميثامعايير التي تمثل الشرط الأساس للتعايش السلمي لتصورات العالم المتنافسة في نهاية المطاف.

في ظل هذه الظروف، وحتى إشعار آخر، يعني لتطوير أساس مشترك لمزيد من الحوار، ربما يكون التعايش الذي وصفناه هو السبيل الوحيد للخروج من دوامة التنافر والمواجهة. وفي حالة ما لم يمكن بالإمكان تحقيق هذا (الحوار) بشكل كامل، ولكن لا يمكن المخاطرة بجديّة بالآخر (الحرب)، فإن الشيء الثالث الواقعي الذي يجب السعي لتحقيقه هو التعايش بين أنظمة القيم المتباينة على أساس الامتناع عن أي محاولة لسوء تفسير الاختلافات أو حتى القضاء عليها بالقوة. وهذا هو المنظور المستقبلي الوحيد القابل

للتطبيق. في كوكبة عالمية من حضارتين تبتعدان عن بعضهما البعض، حيث تكون الأولوية لمنع التصعيد - يعني احتواء مواجهة موجودة بالفعل -، يجب على المرء أن يفكر أولاً في الوضع الراهن، بمعنى آخر السعي إلى تحديد أسباب التباعد المتزايد بين الطرفين، واختيار تقنية خطوة بعد الأخرى قبل البدء في المشروع الأكبر لوضع استراتيجية مشتركة للأديان - "أخلاقيات عالمية" مشتركة بمعنى هانز كونغ - كإجابة على أسبقيات الاقتصاد.

في رأيي، لا يمكن للمسيحية (وهنا على وجه الخصوص الكاثوليكية الرومانية) أن تكون شريكاً موثوقاً به في هذا المشروع لمستقبل البشرية إلا إذا تغلبت على السلطة الانتهازية السياسية التي نمت فيها عبر القرون وتأملت جذورها، خاصة فيما يتعلق برسالتها الاجتماعية والأخلاقية، عوض الاكتفاء بدور "تزيين" المجتمع الصناعي الغربي - بدينه العلماني البديل وجهله المتغطرس بكل التقاليد غير الغربية. بشكل ملموس ومرتبط بالوضع الحالي، يعني هذا أيضاً بأنه يجب على الكنائس المسيحية أن تنأى بنفسها عن استغلالها السياسي كأداة في سياق ما يسمى "الحرب العالمية على الإرهاب" ووصم الإسلام بالإرهاب. ويتطلب هذا رؤية عالمية مختلفة عن تلك التي أظهرها الرئيس السابق للكنيسة الرومانية الكاثوليكية أمام أعين الرأي العام العالمي في محاضراته في ريغنسبورغ.